خلال حفل تكريم وزير الاقتصاد التركي

المرزوق يشيد بجهود الحكومة التركية في جذب المستثمرين

حمد المرزوق يكرم الوزير التركي

جانب من المسؤولين المشاركين في اللقاء

نجاح «بيتك تركيا» شجع الكثيرين على العمل في السوق التركي

بناء شراكة لتفعيل الفرص والمزايا لدى الجانبين

أشاد رئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حمد عبدالمحسن المرزوق بالتسهيلات والمزايا العديدة التي تقدمها الحكومة التركية لجذب المستثمرين، خاصة الكويتيين وأبناء دول مجلس التعاون، مشددا على ان عمق العلاقات التاريخية بين الكويت وتركيا، والجهود المتواصلة للقيادة السياسية في البلدين نحو الدفع بالعلاقات الى مجالات تحقق طموح شعبيهما ومصالحهما المشتركة، من محفزات تنمية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بينهما والذي يجب ان يضطلع القطاع الخاص بدور أساسي في تحقيقه.

وأكد المرزوق في كلمة خلال مأدبة عشاء أقامها على شرف وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي والوفد المرافق له، بحضور مجموعة كبيرة من المسؤولين ورجال الأعمال والمستثمرين الكويتيين والأتراك، ثقته في الاقتصاد التركي، حيث قدمت الحكومة التركية العديد من التسهيلات التشريعية والتنظيمية بشكل متواصل ومتوازن، كان من شأنها إحداث النقلة الاقتصادية الكبيرة، وتوسيع المجالات امام القطاع الخاص، والتأكيد على دوره، سواء من خلال الاقتصاد التقليدي، او غير التقليدي ممثلا في «البنوك والشركات الاستثمارية القائمة على مبدأ المشاركة».

وقال ان جهود القطاع الخاص في البلدين مازالت بحاجة الى مزيد من التنسيق، من اجل الاستفادة من فرص الاستثمار العديدة التي يزخر بها السوق التركي، مقابل الفوائض المالية الكبيرة في الكويت ودول مجلس التعاون، فالمطلوب تطوير التعاون بين القطاع الخاص في الجانبين وتحويله الى شراكة، تعمل لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، من الخبرات والامكانيات المشتركة، وما تحقق من نجاح خلال الفترة الماضية، لمزيد من النمو والتوسع في المستقبل، ويكون هدفنا استثمارا استراتيجيا بعيد المدى، يحقق قيمة مضافة ومنفعة متبادلة. وان هذا النوع من الاستثمار الاستراتيجي طويل الأمد، يجب ألا يخضع للظروف ولكن يجب أن يكون مبنيا على اسس راسخة ورؤية واضحة. وأكد المرزوق ان من نماذج التعاون الاقتصادي المشترك الناجحة، «بيت التمويل الكويتي - التركي»، الذي تزيد مؤشراته المالية بما يتراوح بين 20 و30٪ سنويا، وحجم أصوله بلغ نحو 40 مليار ليرة، ولدى البنك الآن 320 فرعا في تركيا، كما افتتح البنك مؤخرا بنوك مستقلة في البحرين ودبي، وحصل من السلطات الألمانية على رخصة إنشاء بنك متكامل الخدمات، سيبدأ عملياته وخدماته في شهر يوليو المقبل.

وقد دفع نجاح البنك بالإضافة الى البيئة التجارية والقانونية والرقابية الناجحة الى استقطاب بنوك كويتية أخرى، مثل بنك الكويت الوطني، وبنك برقان، للتوجه نحو السوق التركي. كما كانت مجموعة «الشايع»، التي قامت بتوسعة أنشطتها المتعلقة بالعديد من العلامات التجارية الدولية من اكبر وأقوى الشركات الكويتية العاملة في تركيا وحققت نجاحات عديدة أيضا.

وجدد المرزوق التأكيد على استمرار الدور الذي يقوم به «بيتك - تركيا» من خلال المساهمة في دعم مجالات التعاون والتنسيق والتبادل التجاري والاستثماري بين تركيا والكويت ودول مجلس التعاون الخليجي باعتبار ذلك أحد أهم وسائل تحقيق التقارب والتعاون بين حكومات وشعوب المنطقة، وقد تبنى البنك العديد من المشاريع ودعوة كثير من رجال الأعمال من الجانبين لزيارات متبادلة ورعاية ندوات حول فرص ومحفزات الاستثمار في تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

2,2 مليار درهم أرباح مجموعة «اتصالات» في الربع الأول

أحمد جلفار

ارتفاع عدد المشتركين إلى 173 مليون مشترك

أعلنت مجموعة «اتصالات» عن نتائجها المالية الموحدة للأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2015، والتي اظهرت ارتفاع عدد المشتركين في مجموعة «اتصالات» بنحو 28 مليون مشترك، ليصل عددهم الإجمالي إلى 173 مليون مشترك، مقارنة بـ 145 مليون مشترك خلال الربع الأول من العام الماضي 2014، وبلغت قيمة الأرباح الصافية بعد خصم حق الامتياز الاتحادي 2,2 مليار درهم، مع تحسن هامش الأرباح بنسبة 17٪، وبنمو سنوي وصلت نسبته إلى8٪، ووصلت قيمة الإيرادات الموحدة للربع الأول إلى 12,9 مليار درهم، وبنمو سنوي وصلت نسبته إلى 30٪.

وقالت الشركة في بيان صحافي ان قيمة الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء الموحدة في الربع الأول وصلت إلى 6,6 مليارات درهم، وبنمو سنوي وصلت نسبته إلى 33٪، مع تحسن هامش الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء بنسبة 51٪.

وحول ابرز التطورات للربع الأول من عام 2015 ذكرت الشركة ان مجموعة «اتصالات» استكملت بيع عملياتها الست في «أتلانتيك تيليكوم» إلى اتصالات المغرب «ماروك تيليكوم»، واستحوذت الشركة على حصة إضافية في شركتها التابعة «كنار»، لتصل حصتها إلى 92,3٪، كما حصلت «اتصالات المغرب» على رخصة إطلاق شبكة الجيل الرابع 4G.

وصادقت الجمعية العمومية لـ «اتصالات» على اقتراح مجلس الإدارة برفع رأس المال المصرح به إلى 10 مليارات درهم، إضافة إلى توزيع أرباح نقدية إجمالية على المساهمين بواقع 70 فلسا عن السهم عن العام المالي 2014، وكذلك توزيع أسهم منحة بنسبة 10٪، وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية العادي وغير العادي، الذي جرت فعالياته في 24 مارس الماضي 2015.

وفي هذا السياق قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «اتصالات»أحمد جلفار: «ستتيح لنا النتائج المالية القوية التي حققناها خلال الربع الأول من العام الحالي 2015 الفرصة ليس فقط للبناء على الأداء القوي الذي تميزنا به في العام الماضي، بل ستوفر لنا هذه النتائج القوية أيضا الأرضية الصلبة للنمو خلال الفترة المتبقية من العام. إن استمرار نمو الإيرادات، والأرباح، وعدد المشتركين يعتبر استمرارا لنمط النمو المتواصل الذي حققناه العام الماضي. إنه بلا شك الأساس المتين الذي سيمكننا من المضي قدما وبثقة كمشغل رائد في الأسواق الناشئة، يسعى إلى توفير أحدث التقنيات في كل سوق يعمل به».

هذا، وقد سجلت قاعدة المشتركين الإجمالية لمجموعة «اتصالات» نموا سنويا وصلت نسبته خلال الربع الأول من العام الحالي 2015 إلى 19٪، ليصل عدد المشتركين إلى 173 مليون مشترك. وقد جاء ارتفاع عدد المشتركين بنحو 28 مليون مشترك خلال الـ 12 شهرا الماضية نتيجة إلى النمو القوي لعمليات المجموعة في الإمارات، والمغرب، ونيجيريا، وأفغانستان.

أما في دولة الإمارات فقد ارتفعت قاعدة المشتركين الفاعلين بنسبة نمو وصلت إلى 4٪، لتصل في الربع الأول من العام الحالي 2015 إلى 11,4 مليون مشترك. أما بالنسبة لاتصالات المغرب «ماروك تيليكوم»، فقد وصل عدد المشتركين في نهاية الربع الأول من العام الحالي 2015 إلى 51,6 مليون مستخدم، وبنسبة نمو سنوية وصلت إلى 32٪.

كما واصل مؤشر عدد المشتركين في نيجيريا ارتفاعه بقوة، وبنمو سنوي وصلت نسبته إلى 19٪، حيث وصل عدد المشتركين في نهاية مارس 2015 إلى 22,2 مليون مشترك. ووصلت قيمة إيرادات مجموعة «اتصالات» الموحدة للربع الأول من العام الحالي 2015 إلى 12,9 مليار درهم، وبنسبة نمو سنوية وصلت إلى 30٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد ارتفعت الإيرادات في دولة الإمارات العربية المتحدة في الربع الأول بنسبة نمو سنوية وصلت إلى 11٪، لتسجل 7,2 مليارات درهم. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة للأداء القوي لقطاعي الاتصالات الصوتية والبيانات في الهاتف الثابت والمتحرك.

أما الإيرادات الموحدة لعمليات «اتصالات» الدولية فقد ارتفعت في الربع الأول من العام الحالي 2015 لتصل إلى 5,6 مليارات درهم، وبنسبة نمو سنوية وصلت إلى 69٪، لتمثل بذلك ما نسبته 44٪ من الإيرادات الموحدة للمجموعة. أما إيرادات اتصالات المغرب «ماروك تيليكوم» الموحدة فقد وصلت في الربع الأول من العام الحالي 2015 إلى 2,9 مليار درهم. واعتمادا على العملة المحلية فقد ارتفعت الإيرادات بنسبة نمو سنوية وصلت إلى 10,2٪، مدعومة بعمليات الاستحواذ الجديدة، وبالنمو الذي تحقق في شركاتها الدولية التابعة الأصلية.

المستشار الكويتي

د. عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

تقييم الوظائف لعدالة الرواتب

تقييم الوظائف هو عبارة عن مجموعة من العناصر التي يتكون من الوصف الوظيفي ولكل عنصر قيمة حسب أهميتها بالنسبة لباقي العناصر واجمالي نقاط العناصر (1000) وهذا النظام بدء منذ الستينيات في شركة نفط الكويت وكذلك الشركات النفطية بدول الخليج العربي ومعمول فيه بأغلب الدول الأجنبية وفي الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

تقييم الوظائف يعتبر من النظم الإدارية المهمة والتي يعتمد عليها في تحديد مستوى وأهمية الوظائف بالنسبة لبقية الوظائف في جهة العمل وكما يعتمد على دراسة مسحية ميدانية لمستوى رواتب ومزايا الوظائف سواء داخل السوق المحلي أو الإقليمي التي على أساسها يتم تحديد الراتب المناسب لكل وظيفة بعد تقييمها حسب نظام النقاط. وميزة نظام تقييم الوظائف هو توحيد الوظائف المتشابهة في المسميات والمهام والمؤهلات ووضعها في مستوى وظيفي واحد وبدرجة مالية واحدة والذي يطلق عليه نظام المسطرة الواحدة لتحقيق العدالة في الرواتب بين الوظائف المتماثلة.

العناصر التي يتم تقييم الوظيفة عليها تتكون من ثمانية عناصر وهي:

1ـ التعليم.
2ـ الخبرة.
3ـ المجهود الذهني.
4ـ المسؤولية عن اتخاذ القرار.
5ـ الاشراف والتوجيه.
6ـ الاتصالات.
7ـ المجهود البدني.
8ـ بيئة العمل.

والحمد لله، حكومة الكويت قد تبنت هذا النظام لتطبيقه على جميع الجهات الحكومية الملحقة والمستقلة والنفطية وهذه سابقة تحسب لها وبتشجيع ودعم من مجلس الأمة الذي يمثل الشعب الكويتي الذي تيقن أن سياسة الرواتب الحالية غير عادلة في توزيعها على الوظائف والفروقات تزيد سنة بعد سنة وخاصة بعد المطالبات المتكررة لنقابات أو بعض موظفي الجهات الحكومية لزيادة رواتبهم.

أتمنى من القطاع الخاص من شركات وبنوك أعادة النظر في رواتبهم وخاصة الجهات المتشابهة في نشاطها مثل اتحاد المصارف الكويتية واتحاد شركات الاستثمار واتحاد الصناعات الكويتية واتحاد شركات التأمين أن تقوم بمبادرة لتوحيد رواتبهم عن طريق نظام تقييم الوظائف وذلك لصالحهم لأن الفروقات في رواتب الموظفين بينهم سوف تخلق لهم مشاكل إدارية ونزوحا واستقالات لموظفين أكفاء وطبعا يسبق تطبيق تقييم الوظائف دراسة مسحية ميدانية للرواتب لتضعها في المسار الصحيح.

«الاستثمارات»: «التمييز» تؤيد تنفيذ حكم ضد «منشآت» بغرمها 6,7 ملايين دينار

قالت شركة الاستثمارات الوطنية إن محكمة التمييز التجاري رفضت وقف تنفيذ الحكم الصادر ضد شركة منشآت العقارية، والقاضي بإلزامها بسداد مبلغ 22,5 مليون دولار (نحو 6,78 ملايين دينار)، بالإضافة إلى ألفي دينار أتعاب محاماة لمصلحة «استثمارات»، وذلك في القضية التي تخص مشروع برج القبلة A بالمدينة المنورة.

وأوضح البيان المنشور على موقع البورصة أن مبلغ الاستثمار المباشر لـ «استثمارات» في هذا المشروع يبلغ 13,9 مليون دولار، والباقي مسجل لمصلحة حساب عملاء ـ شركة الاستثمارات الوطنية.

كما بينت الشركة أن «منشآت» قد طعنت على ذلك الحكم الصادر والقاضي بإلزامها بسداد المبلغ، وأن التماس إعادة النظر محددة له جلسة 5 مايو المقبل والإشكال في التنفيذ محددة له جلسة 30 أبريل الجاري.

سهم «تمويل الخليج» يعود للتداول اعتبارا من اليوم

اعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأنه بناء على الجمعية العامة العادية وغير العادية لبيت التمويل الخليجي (تمويل خليج) المنعقدة بتاريخ 12ـ04ـ2015 والتي أقرت فيها الموافقة على شطب الخسائر المتراكمة وذلك بتخفيض رأسمال الشركة الصادر والمدفوع من مبلغ 1,4 مليار دولار موزعا على 5,6 مليارات سهم بقيمة اسمية 0,265 دولار للسهم الواحد (سوف يكون التخفيض بمعدل 6 أسهم لكل 10 أسهم مملوكة تقريبا) إلى مبلغ 597,9 مليون دولار موزعا على 2,2 مليار سهم بقيمة اسمية 0,265 دولار للسهم الواحد وتطفأ الفروقات الناتجة عن التخفيض ضمن حساب الأسهم المستردة.

وبعد انتهاء الشركة من إجراءات تخفيض رأس المال وتحديث سجلات المساهمين بالشركة الكويتية للمقاصة سيتم تداول سهم الشركة بعد تخفيض رأس المال اعتبارا من اليوم (الثلاثاء) 21ـ4ـ2015.

«ماس» تشارك في «سيتي سكيب» أبوظبي

تشارك شركة ماس العالمية، إحدى شركات التسويق العقاري الأكثر ثقة حول العالم، في معرض «سيتي سكيب» أبوظبي بنسخته التاسعة والذي سينطلق اليوم في مركز أبوظبي الوطني للمعارض وتستمر فعاليته على مدى يومين، حيث تستعرض الشركة مجموعة مميزة من العقارات التي تقوم بالتسويق لها والمنتشرة في 5 دول مختلفة بمزايا منوعة، وذلك إلى جانب أدوات استثمارية عقارية ذات عوائد مجزية مضمونة وثابتة.

عبدالله جاسم الشهاب

وتعليقا على هذه المشاركة قال مدير التسويق في شركة ماس العالمية عبدالله جاسم الشهاب: «تعد مشاركة ماس العالمية ضمن معرض سيتي سكيب في أبوظبي استمرارا للتوجه الذي بدأته الشركة منذ سنوات والقائم على فكرة الوجود الفاعل في النشاطات الإقليمية العقارية الرئيسية، وهو ما ينسجم مع الطبيعة المتنوعة لقاعدة عملاء الشركة والتي تضم أكثر من 12 جنسية من دول مختلفة حول العالم، ما يعزز موقعها بين شركات التسويق العقارية الإقليمية على مستوى المنطقة».

خدمات إعلانية

«الدولي» يصدر تقريره السنوي الخاص بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية لـ 2014

البنك يدعم أنشطة جمعية الرحاب وإشبيلية التعاونية

..ويستضيف أيتام قرية صباح الأحمد

أصدر بنك الكويت الدولي تقريره السنوي الخاص بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للعام 2014، والذي جاء إصداره التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحوكمة التي تم تعميمها على البنوك كافة في 20 يونيو 2012.

وقد قام الدولي بنشر التقرير الذي تم إصداره على موقع البنك الإلكتروني كي يكون متاحا للجمهور والمساهمين كافة، وهو مطلب رئيسي حرص الدولي على القيام به حفاظا على الشفافية والتزاما بمبدأ الدقة بالإفصاح الذي حرص بنك الكويت المركزي على ذكره في تعليمات الحوكمة المعممة على البنوك.

وتضمن التقرير كل ما تم تنفيذه في عام 2014 من ممارسات وأنشطة متعلقة بمجلس إدارة بنك الكويت الدولي ولجانه وجميع الإفصاحات المتعلقة بالسير الذاتية الخاصة بكل من السادة أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والإدارة العليا، وحزمة المكافآت المدفوعة لكل من أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، وتقرير لرأي كل من التدقيق الداخلي والخارجي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

ومن الأمور المهمة الجوهرية التي قام بها «الدولي» في سبيل إرساء أفضل مبادئ الحوكمة، وخلق أفضل ممارساتها، بالإضافة إلى تمكين وحدة الحوكمة من القيام بمهامها الرقابية على أكمل وجه وبموضوعية، قام مجلس إدارة «الدولي» بمنح وحدة الحوكمة الاستقلالية التامة بما يمكنها من القيام بمهمتها الرقابية على أقسام البنك وإداراته، وتمثل ذلك بنقل التبعية الإدارية لوحدة الحوكمة إلى لجنة مجلس الإدارة للحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، الأمر الذي جعلها تتمتع بالاستقلالية الكاملة والمطلوبة لتمكينها من مراقبة مختلف الإدارات والأقسام المعنية بتعليمات الحوكمة ومبادئها، دون التبعية لأي جهة أخرى.

إن حرص بنك الكويت الدولي على تطبيق أفضل المعايير والنظم لتحسين بيئة الأعمال في عمله المصرفي في البلاد، لا يقل عن الاهتمام الكبير الذي يوليه لبرنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية كقيمة جوهرية متوارثة، وجزء رئيسي لا يتجزأ من رؤيته ورسالته الرامية إلى الاضطلاع بدور اجتماعي وتنموي فاعل للارتقاء بالمجتمع وتنمية أفراده، وقد ذكر «الدولي» في تقريره ما تم في هذا السياق من أنشطة ومساهمات ومبادرات قام بها خلال العام 2014، والتي أصبحت محط أنظار المصارف والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، واستقطب أيضا اهتمام وتقدير جهات التقييم الدولية، حيث قررت المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية مؤخرا تكريم «الدولي» بمنحه «درع التميز الذهبي في مجال المسؤولية الاجتماعية» تقديرا لنشاطه المتميز في هذه المجال، الأمر الذي يؤكد ريادة نشاط واستراتيجية «الدولي» في مجال المسؤولية الاجتماعية.